الاحتمال النحوي في النص القرآني في المبتدأ والنواسخ في كتاب الفوائد الضيائية للملأ جامي (898هـ)

The Grammatical Possibility in the Qur'anic Text Concerning the Subject (al-Mubtadaʾ) and the Abrogative Particles (al-Nawāsikh) in *Al-Fawāʾid al-Ḍiyāʾiyyah* by Mulla Jāmī (898 AH)

غانم مزهر حامد

Ghanim Muzhir Hamid

Ghanmmzhr411@gmail.com

أ.د رائد عبد الله حمد

Prof. Dr. Raed Abdullah Hamad

الكلمات المفتاحية: الاحتمال النحوي، النص القرآني، المبتدأ، النواسخ، الفوائد الضيائية، الملّا جامي، التوجيه الإعرابي، الدلالة القرآنية، النحو العربي .

Keywords: Grammatical Possibility, Qur'anic Text, Subject (al-Mubtadaʾ), Grammatical Abrogatives (al-Nawāsikh), *Al-Fawāʾid al-Ḍiyāʾiyyah*, Mulla Jāmī, Grammatical Analysis, Qur'anic Semantics, Arabic Grammar.

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة الاحتمال النحوي في النص القرآني من خلال دراسة مسائل المبتدأ والنواسخ الواردة في كتاب *الفوائد الضيائية* للملّا جامي (ت 898هـ)، بوصفها من الظواهر النحوية التي أسهمت في توسيع آفاق الدلالة وإبراز ثراء التعبير القرآني. ويهدف البحث إلى الكشف عن الأوجه الإعرابية المحتملة التي عرضها الجامي، وبيان أثرها في توجيه المعنى القرآني، مع الوقوف على منهجه في الترجيح بين الآراء النحوية المختلفة.اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع المسائل النحوية المتعلقة بالمبتدأ ونواسخه في كتاب *الفوائد الضيائية*، ثم مقارنتها بآراء النحاة والمفسرين ومعربي القرآن الكريم. وقد أظهرت الدراسة أن الجامي لم يقتصر على عرض الأوجه الإعرابية المحتملة، بل ربط بينها وبين المعاني الدلالية والسياقية والبلاغية للنص القرآني، مستندًا إلى أصول الصناعة النحوية وقواعد الاستعمال العربي. وتوصل البحث إلى أن تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم لا يؤدي إلى اضطراب المعنى أو تناقضه، وإنما يسهم في إثرائه وتنوع دلالاته، كما كشفت الدراسة أن الجامي كان يميل إلى ترجيح الوجه الإعرابي الأقوى من حيث موافقته للقواعد النحوية والسياق القرآني، دون تعصب لمدرسة نحوية معينة، مع الإفادة من آراء أئمة النحو كسيبويه والزمخشري وابن مالك وأبي حيان وغيرهم. وأكدت النتائج أن الاحتمال النحوي يمثل أحد مظاهر الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، ويبرز التداخل بين علوم النحو والتفسير والبلاغة والقراءات في فهم النص القرآني وتوجيهه.

Abstract

This study examines the phenomenon of grammatical possibility in the Qur'anic text through an analysis of issues related to the subject (*al-Mubtadaʾ*) and the grammatical abrogatives (*al-Nawāsikh*) as presented in *Al-Fawāʾid al-Ḍiyāʾiyyah* by Mulla Jāmī (d. 898 AH). These grammatical phenomena have contributed significantly to expanding semantic interpretations and highlighting the richness of Qur'anic expression. The study aims to identify the possible grammatical analyses discussed by Jāmī, explore their impact on directing Qur'anic meanings, and investigate his methodology in weighing different grammatical opinions. The research adopts a descriptive-analytical approach by tracing the grammatical issues

related to the subject and its abrogatives in *Al-Fawāʾid al-Ḍiyāʾiyyah* and comparing them with the views of grammarians, Qur'anic exegetes, and scholars of Qur'anic syntax. The findings reveal that Jāmī did not merely present alternative grammatical interpretations; rather, he connected them with the semantic, contextual, and rhetorical dimensions of the Qur'anic text, relying on established grammatical principles and patterns of Arabic usage. The study concludes that the multiplicity of grammatical interpretations in the Holy Qur'an does not lead to ambiguity or contradiction in meaning; instead, it enriches and diversifies Qur'anic significance. The results also demonstrate that Jāmī tended to favor the strongest grammatical interpretation based on its conformity with grammatical rules and the Qur'anic context, without adhering rigidly to a particular grammatical school. He benefited from the opinions of leading grammarians such as Sibawayh, Al-Zamakhsharī, Ibn Mālik, and Abū Ḥayyān al-Andalusī. The study further confirms that grammatical possibility represents one of the manifestations of the linguistic inimitability of the Holy Qur'an and highlights the interrelationship between grammar, exegesis, rhetoric, and Qur'anic readings in understanding and interpreting the Qur'anic text.

المقدمة :

الحمدُ لله والصـلاةُ السـلامُ على رسـول الله وعلى اله وصـحبه ومن والاه الحمدُ لله الذي أنار عباده الصالحين بالعقل السديد وأحمدُ الله الذي جعل لنا القرآن سبيلًا للهدى من الكفرِ والجهل إلى الدين القويم وبعد:

يُعَدُ كتابُ الله تعالى أبلغَ وأفْصَـحَ كتابٌ عَرفَه العربُ والعَجَمُ حيثُ جاءت آيته تحملُ من المعانِ والسحر والبيانِ والبلاغة والفصاحة ما يعجزُ عنه العلماء ومحيرةٌ وفيها تحدٍ للبشر بأن يَأتوا بشيءٍ مثله وفيه الكثير من الآيات التي تحمل معانٍ مختلفة ومن هنا يبرز دور الاحتمال النحوي من خلال فهم التراكيب النحوية والسياقية والدلالية في تحديد المعاني المقصود من الآية أو النص الواحد ولكلِ معنى يحدده الاحتمال النحوي معنى ودلالة توحي بشـيءٍ مختلف عن المعنى الاخر ففي كل احتمال زيادة وقوة وتأكيد للمعاني ولا يمكن عد هذه الزيادة والقوة التي جاء بها الاحتمال النحوي خللًا بل على العكسِ من ذلك فهي تبين مقاصـد القرآن الكريم وتظهر سـعة اللغة العربية ومرونتها وثرائها ونتاجها اللغوي فظاهرة الاحتمال النحوي قديمة

تعرض لها واشـــترك بها علماء اللغة والتفســـير والقراءات فكل هذه العلوم هي على ارتباط وثيق ببعضـــها البعض في ســـبيل إخراج النص القرآني بالمعنى الموافق للتراكيب والســـياق وبأعلى صـــور البلاغة فبين لنا مفهوم الاحتمال الاختلافات القائمة بين العلماء في توجيهاتهم التركيبية والدلالية والســـياقية وهذا يعد من الجوانب البارزة للإعجاز القرآني وتبيان لما يحمله محكم التنزيل من الدقة في التعبير.

أولًا : مسألة ما جاز به الرفع على المبتدأ والخبر:

ذهب الملأ جامي (898ه) الى أنَ (أراغبٌ) في ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ مريم: ٤٦.

تحتمل قولين فهو تابع من ســـبقه من العلماء القول الأول حيثُ يرى الملأ جامي أنَ (اراغبٌ) تعرب مبتدأ وذلك لأنها وقعت صـــفة بعد اســـتفهام ومن جهة اخرى لأنها طابقت اســـماً مفرداً مذكورا بعدها نحو (ما قائمٌ زيدٌ أو اقائمٌ زيدُ) والضـــمير بعدها (أنتَ) يعرب فاعل ســـد مســـد الخبر (الملا جامي, 2014: 156) وهنا يجوز الإبتداء بالنكرة اذا ســـبقت بنفي او اســـتفهام على نحو ما أورده ســـيبويه وكذلك اجاز ســـيبويه الأبتداء بالنكرة من غير ان تســـبق بنفي او اســـتفهام مع قبح والأخفش يرى ذلك حســـنا (ســـيبويه, 2008: 127) وعليه قول الشاعر:

(فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَاسِ مِنْكُمْ إذا الدَاعِي المَثُوبُ قالَ يَا لا) (ابي زيد الانصاري, 1981: 185)

(فخير) تعرب مبتدأ و(نحن) فاعل ســـد مســـد الخبر ولو جعل (خير) خبرا عن (نحنُ) لفصـــل بين اسم التفضيل ومعموله الَّذي هو (من) باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء (الملا جامي, 2014: 156).

القول الثـــاني هو جواز اعراب (أراغـــبٌ)في ﴿قَـــالَ أَرَاغِـــبٌ أَنـــتَ عَنْ آلِهَتِي يَـــا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَـــهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ مريم: ٤٦

خبر مقدم وما بعدها مبتدأ مؤخر وهذا ما ذهب إليه الزمخشري (ت 538 هـــ) (الزمخشري, 1987: 20/3) أما إذا طابقت المثنى نحو ((أقائمان الزيدان)) او جمع نحو ((أقائمون الزيدون)) فانها خبر ليس الا (أقائمٌ الزيدان) هنا تعرب الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام مبتدأ وما بعدها فاعل سد مسد الخبر (أقائمٌ زيدٌ) هنا يجوز الوجهان كما تقدم لأنها طابقت مفردا (الملا جامي, 2014: 156-157) أي الصـــفة الواقعة بعد حرف الاســـتفهام او النفي يتعين أن تعرب خبر مقدم وما بعدها مبتدأ مؤخر بســـبب المطابقة للمثنى وهذا ما ذهب إليه سيبويه(180هـ) (سيبويه, 2008: 126/2).

((فالمبتدأ كل اســـم أُبتدىء ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبنى عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه. كل اسم أُبتُدىء واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شـــيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان)). وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ (سيبويه, 2008: 2/ 127).

فأما الذي يبنى عليه شـــيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليتبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدع، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضـــرب زيدا عمرو، وعمرو على ضـــرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومنوء من يشنجك، ورجل عبد الله، وخز صفتك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيد وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فتقول: هذا ضارب زيدا وأنا ضارب زيدا ولا يكون ضـــارب زيدا على ضـــربت زيدا وضـــربت عمرا. فكما لم يجز هذا كذلك اســتقبحوا أن يجرى مجرى الفعل المبتدئ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقا له في مواضع كثيرة؛ فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه، لأنه ليس مثله)) (سيويه, 2008: 127/2).

فذكر النحاس (338هـ) قالَ تعالى: (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهتِي يا إِبْراهيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهجُرْنِي مَلِيًّا)مريم :46 (النحاس, 1421 هـ: 13/3).

قالَ أَراغِبٌ رفع بالابتداء، و (أنت) فاعل سدّ مسدّ الخبر، كما تقول: أقائم أنت وحسن الابتداء بالنكرة لما تقدمها ومثله ما ذهب اليه مكي بن ابي طالب القيسي (437ه) قَوْله (أراغب أَنْت عَن آلهتي) أرَاغِب مُبْتَدأ وَأَنت رفع بِفِعْلِه وَهوَ الرَّغْبَة ويسد مسد الْخَبَر وَحسن الِابْتِدَاء بنكرة لاعتمادها على ألف الِاسْتِفْهام قبلها)) .

اما العكبري (616ه) فذهب الى ما ذهب اليه سـيبويه والنحاس ومكي ابن طالب القيســي قَالَ تَعَالَى: (قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهتِي يَا إِبْرَاهيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهجُرْنِي مَلِيًّا) مريم :46. (العكبري, د.ت: 876/2).

((قولـه تعـالى: (أراغـب أنـت) : مبتـدأ، وأنـت: فـاعـل، وأغنى عن الخبر ; وجـاز الابتـداء بـالنكرة لاعتمادها على الهمزة))

والذي بينه ابن يعيش (643ه) قال صـــاحب الكتاب المبتدأ على نوعين معرفة ونكرة والقياس هو المعرفة والنكرة اما موصـــوفة (ابن يعيش, 2001: 24) نحو قوله ((﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْـــرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۖ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ البقرة: ٢٢١.

أو غير موصوفة نحو ((تَحْتَ رَأْسِي سِرجٌ ، شَر أَهر ذا ناب)) حيث قال الشارح ((إن اصل المبتدأ أنْ يكون معرفة واصل الخبر نكرة وذلك لأن الغرض من الاخبار هو افادة المخاطب لشيء يجهله فاذا اجتمع لدينا معرفة ونكرة فحق المعرفة هي ان تكون مبتدأ والنكرة خبر)) ومع ذلك انهم ابتدؤوا بالنكرة في مواضـــع محددة لحصول الفائدة ومن تلك المواضع:

1-النكرة الموصوفة نحو((رجلٌ من بني تميم جاءَنِي))

2-النكرة التي تعتمد على نفي او استفهام نحو((ما احد خير منك ، ارجل عندك ام امرأة))

ومما جاء في قوله ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ مريم: 46 حيث أن كلمة ((أراغبٌ)) نكرة وجاز الابتداء بها لأنها سبقت باستفهام بحسب القاعدة النحوية .

ورد أبو حيان الاندلســـي (745ه) قول الزمخشـــري ووافق النحاس وســـيبويه ومكي قال ((أي أبوه (أراغبٌ أنتَ عن آلهتي يا إبراهيم) مريم:46 اسـتفهم اسـتفهام إنكار، والرغبة عن الشـيء تركه عمدا وآلهته أصـنامه، وأغلظ له في هذا الإنكار وناداه باسمه ولم يقابل يا أبت بيا بني. قال الزمخشري((وقدم الخبر على المبتدأ في قوله (أراغبٌ أنتَ عن آلهتي) لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعني وفيه ضـرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وإن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد. وفي هذا سلوان وثلج لصـدر رسـول الله صـلى الله عليه وســـلم عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه)) انتهى. والمختار في إعراب أراغب أنت أن يكون راغب مبتدأ لأنه قد اعتمد على أداة الاســتفهام، وأنت فاعل ســد مســد الخبر، ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون أراغب خبرا وأنت مبتدأ بوجهين (الاندلسي, 2024: 270/7):

أحدهما: أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني: أن لا يكون فصـــل بين العامل الذي هو أراغب وبين معموله الذي هو عن آلهتي بما ليس بمعمول للعامل، لأن الخبر ليس هو عاملا في المبتدأ بخلاف كون أنت فاعلا فإن معمول أراغب فلم يفصل بين أراغب وبين عن آلهتي بأجنبي إنما فصل بمعمول له.

ولما أنكر عليه رغبته عن آلهته توعده مقســما على إنفاذ ما توعده به إن لم ينته ومتعلق تنته محذوف واحتمل أن يكون عن مخاطبتي بما خاطبتني به ودعوتني إليه، وأن يكون لئن لم تنته عن الرغبة عن آلهتي لأرجمنك جواب القسم المحذوف قبل لئن.

قال الحسن: بالحجارة. وقيل: لأقتلنك. وقال السدي والضحاك وابن جريج: لأشتمنك.

(قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني مليا)مريم :46

فصـلت جملة: قال لوقوعها في المحاورة كما تقدم في قوله تعالى:((قالوا أتجعل فيها من يفسـد فيها)) البقر: 20.

والاستفهام للإنكار إنكارا لتجافي إبراهيم عن عبادة أصنامهم. وإضافة الآلهة إلى ضمير نفسه إضافة ولاية وانتساب إلى المضاف لقصد تشريف المضاف إليه.

وقد جاء في جوابه دعوة ابنه بمنتهى الجفاء والعنجهية بعكس ما في كلام إبراهيم من اللين والرقة، فدل ذلك على أنه كان قاسي القلب، بعيد الفهم، شديد التصلب في الكفر وجملة أراغب أنت جملة اسمية مركبة من مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر على اصطلاح النحاة طردا لقواعد التركيب اللفظي، ولكنهم لما اعتبروا الاسم الواقع ثانيا بعد الوصف فاعلا سادا مسد الخبر فقد أثبتوا لذلك الاسم حكم المسند إليه وصار للوصف المبتدأ حكم المســند. فمن أجل ذلك كان المصــير إلى مثل هذا النظم في نظر البلغاء هو مقتضــى كون المقام يتطلب جملة اسمية للدلالة على ثبات المسند إليه، ويتطلب الاهتمام بالوصف دون الاسم لغرض يوجب الاهتمام به، فيلتجيء البليغ إلى الإتيان بالوصف أولا والإتيان بالاسم ثانيا (ابن عاشور, 1995: 118/16).

ولما كان الوصف له عمل فعله تعين على النحاة اعتبار الوصف مبتدأ لأن للمبتدأ عراقة في الأسماء، واعتباره مع ذلك متطلبا فاعلا، وجعلوا فاعله سادا مسد الخبر، فصار للتركيب شبهان. والتح أنه في قوة خبر مقدم ومبتدأ مؤخر. ولهذا نظر الزمخشري في الكشاف إلى هذا المقصد فقال: قدم الخبر على المبتدأ في قوله: أراغب أنت عن آلهتي لأنه كان أهم عنده وهو به أعنى.

فدل النظم في هذه الآية على أن أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكن الرغبة عن آلهتهم من نفســـه، ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة لأنها موضع عجب

اما الزمخشـري (538ه) فهو خالف من سـبقه من العلماء (الزمخشـري, 1987: 22/3) (قالَ أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهتِي يا إِبْراهيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهجُرْنِي مَلِيًّا)مريم :46

((لما أطلعه على سماجة صورة أمره، وهدم مذهبه بالحجج القاطعة، وناصحه المناصحة العجيبة مع تلك الملاطفات، أقبل عليه الشـيخ بفظاظة الكفر وغلظة العناد، فناداه باسـمه، ولم يقابل يا أَبَتِ بيا بنـيّ، وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهتِي يا إِبْراهيمُ لأنه كان أهمّ عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضـرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأن آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد. وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه لَأَرْجُمَنَّكَ لأرمينك بلسـاني، يريد الشتم والذمّ، ومنه الرَّجِيمِ المرميّ باللعن. أو لأقتلنك، من رجم الزاني. أو لأطردنك رميا بالحجارة.

وأصل الرجم: ((الرمي بالرجام))

ووافق ابن هشام (761ه) الزمخشي ((ويجوز في المرفوع من نحو (افي الله شك) وما (في الدار زيد) الأبتدائية والفاعلية وهي ارجح لأن الأصـل عدم التقديم والتأخير ومثله كلمتا (غرف) الزمر :20 لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه والثاني عن المصـوف اذ (الغرف) الأولى موصـوفة بما بعدها وكذا (نار) في قول الخنساء: (كأنَهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نَارٌ). (ابن هشام, 1985: 339/2).

ومثله الاسـم التالي للوصـف في نحو (زيدٌ قائمٌ ابوه و أقائمٌ زيدٌ) لما ذكرنا ولأن الأب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الأصـل في الخبر ومثله قوله (ظلمات)في قولهۦ ﴿أَوْ كَصَـيِّبٍ مِّنَ السَّـمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ۖ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ١٩

لأن الأصـل في الصـفة الأفراد فان قلت اقائمٌ انت فكذلك عند البصـريين ، وأوجب الكوفيون في ذلك الأبتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل في اماليه الأجماع على ذلك وحجتهم أن المضـمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصـلا عنه لايقال (قام انا) والجواب انه انما انفصـل مع الوصـف لئلا يجهل معناه لأنه يكون معه مسـتترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت او قمت ولأن طلب الوصـف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل. (السـراج, 1983: 87) ومما يقطع به على بطلان مذهبهم (قالَ أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهتِي يا إِبْراهيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهجُرْنِي مَلِيًّا) مريم: ٤٦

وقول الشاعر (خَلِيْلَي مَا وافٍ بَعَهدِي أَنْتُمَا)

فان القول بأن الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري في الآية مؤد الى فصل العامل من معموله بالأجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الأخبار عن الإثنين بالواحد)) فتبيين مما سبق أنَ ابن هشام وافق الزمخشري في اعراب (اراغبٌ) خبر والضمير مبتدأ مؤخر.

اما قول ابن عطية (542ه) في قوله (أَراغِبٌ) مريم : 46 فنراه يجيز الوجهين ،ولكنه رجح الوجه الأول (المبتدأ) فهو وافق سيبويه ومكي بن طالب القيسي ، وكذلك أجاز ما ذهب اليه الزمخشري (الخبر) حيثُ قال ((رفع بالابتداء وأَنْتَ فاعل به يسد مسد الخبر وحسن ذلك وقربه اعتماد (راغب) على ألف الاستفهام، ويجوز أن يكون (راغب) خبرا مقدما وأَنْتَ ابتداء والأول أصوب وهو مذهب سيبويه. وقوله عَنْ آلِهتِي، يريد الأصنام وكان فيما روي ينحتها وينجرها بيده ويبيعها ويحض عليها فقرر ابنه إبراهيم على رغبته عنها على جهة الإنكار عليه ثم أخذ يتوعده،))): (ابن عطية, 1442هـ: 81/4).

والذي ذهب اليه ابن مالك (672ه) الى ان الوصف اذا كان مسبوق بنفي او استفهام فلا خلاف في جعله مبتدأ وان كان غير مطابق لما بعده.

اما اذا طابق ما بعده بافراد نحو((أقائمٌ زيدٌ)) جاز ان يكون خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر او ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر اما اذا لم يكن الوصف مسبوق بنفي او استفهام فقد ضعف عند سيبويه معاملته كمعاملة المسبوق بنفي او استفهام والاخفش يرى ذلك حسنا .

فحاصل كلام سيبويه انه لايحسن الابتداء بالنكرة الا اذا سبقت بنفي او استفهام ففي ذلك قبح وضعف والاخفش يرى ذلك حسنا ومنه قول الشاعر:

((خَبيرٌ بنو لِهبٍ فلاتك مُلْغيا مقالةَ لِهبِيّ إذا الطيرُ مَرَّتِ))

فتبين من هذا الى انه يجوز اعراب (أراغبٌ) في قوله (قالَ أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهتِي يا إِبْراهيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهجُرْنِي مَلِيًّا) مريم: ٤٦

بوجهين الاول : مبتدأ وما بعدها فاعل سد مسد الخبر

والثاني: أنه (أراغبٌ)خبر مقدم، و (أنت)مبتدأ مؤخر ورجح الأول بوجهين، أحدهما أنه ليس فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبه الفاعل التأخير عن رافعه والثاني أنه لا يلزم فيه الفصل بين العامل ومعموله بما ليس

معمولا للعامل؛ وذلك لأن (عن آلهتي) متعلق (براغب) ، فإذا جعل (أنت) فاعلا فقد فصل بما هو كالجزء من العامل، بخلاف جعله خبرا فإنه أجنبي إذ ليس معمولا (لراغبٌ)

وذهب ابن عقيل (769ه)الى ماذهب اليه ابن عطية وابن مالك والسمين الحلبي (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ)((فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما (ابن عقيل, 1981: 198).

والأول في هذه الآية أولى لأن قوله عن آلهتي معمول لراغب فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبي منه وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير لأنه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح)) .

ومما سبق تبين ان العلماء على اراء مختلفة أشهرها:

1-أن (اراغبٌ) مبتدأ وما بعدها فاعل سد مسد الخبر وهذا رأي اكثر العلماء

2-أن (اراغبٌ) خبر مقدم وما بعدها مبتدأ مؤخر وهذا رأي بعض من العلماء

3-أن (اراغبٌ) يجوز فيها الوجهان وهذا رأي بعض العلماء

والذي يبدو لي أنَ (اراغبٌ) مبتدأ وما بعدها فاعل لأسم الفاعل سد مسد الخبر وكذلك يجوز

(اراغبٌ) خبر مقدم وما بعدها مبتدأ مؤخر والذي يؤيد هذا هو ما جاء به سيبويه في

الكتاب وعليه اكثر العلماء .

مسالة ما جاز به تخفيف (إنْ) أو جعلها نافية بمعنى (ما)

ثانيًا : تخفيف (إن) أو جعلها نافية بمعنى (ما)

بين الملأ جامي (898ه) إلى أنَ في قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ البقرة: ١٤٣ على أنَ هذا التركيب يحتمل وجهين إعرابيين عند النحاة. (الملا جامي, 2014: 587).

الاول: هو على أنَ(إنْ) مخففة من الثقيلة عاملة غير مهملة حتى وإن كانت غير مشددة هذا على رأي من أجاز إعمالها بعد التخفيف. وبهذا يكون اسمها مقدر بضمير الشأن المحذوف أي (إنَه) ويكون الفعل (كانت) داخلاً في حيز الخبر. وعليه تعرب (كانت) فعل ماض ناقص اسمه ضمير مستتر و(كبيرة) هي خبر

(كان) واللام هي اللام الفارقة بين (إنْ) المخففة ،و(إنْ) النافية لأمن اللبس الّذي ينشــأ من تشــابه اللفظ بينهما وهذا التركيب يكون أقل توكيداً من(إنَ) الثقيلة.

الثاني: هو على اعتبار (إنْ) مخففة وغير عاملة أي لا عمل لها بما بعدها هذا على رأي من يرى أنَ التخفيف يضعف عملها وعندما تكون (إنْ) مخففة غير عاملة فلا يكون لها تأثير إعرابي على ما بعدها.

وعلى هذا التركيب تعرب (إنْ) مخففة من الثقيلة والجملة بعدها مســتقلة عنها في الاعراب أي تعرب (كانت) فعل ماض ناقص واســمها ضــمير مســتتر و(لكبيرة) خبرها وهنا عند الجامي تبقى (اللام) هي اللام الفارقة في الوجهين الاعمال والاهمال.

وهو بهذا خالف ســيبويه ؛ لان مذهب ســيبويه وســائر النحاة قالوا: عند الاعمال ((لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل)) .

ومما سبق بين لنا الجامي أنَ الخلاف هو مختص بإعمال (إنْ) و إهمالها وبكل الوجهين جعل الجامي (اللام) هي للتفريق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخففة غير العاملة وتبين لنا بكلا الوجهين عدم الاخلال بالمعنى القرآني للنص.

وكذلك جوز الجامي دخول (إنْ) المخففة على الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل (كان ،و ظن) وأخواتهما ؛ لأنَ الاصــل دخولها عليهما فإذا فات ذلك اشــترط أن لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل نحو ﴿وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ الشعراء: ١٨٦.

أما الكوفيون خالفوا البصــريين في تجوز الدخول على غير دواخل المبتدأ والخبر مســتدلين بقول الشاعر:

(تا الله رَبّك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمّدِ) (السيرافي, 2008: 5/ 110).

وأهل الكوفة يقدرون (أن) في ذلك بمعنى ما، و(اللام) بمعنى (إلا)، ويستدلون بقول الشاعر:

(شَلّت يمينُك إنْ قتَلتَ لَمُسلمًا حَلّتْ عَليْكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّد)

إن معناه ما قتلت إلا مسلما. وهذا الذي قالوا ينبغي أن يكون تقديرا أو اعتبارا، لا على معنى أن معنى اللام معنى إلا، لأن ذلك غير معروف في شيء من الكلام.

ومن وافقهم الجامي هم على النحو الآتي:

بين الزجاج (311ه) إنَ معنى (لكبيرة) يقصد بها بيت المقدس أي هي كبيرة على غير المخلصين أما من اخلص فهي ليســت بكبيرة عليه كما قال (إلا على الذين هدى الله) البقرة: {143} و(إنْ) هي المخففة من الثقيلة و(اللام) هنا هي الداخلة على (إن) ؛ لأنَ (اللام) إذا لم تدخل على (إنْ) يكون الكلام جحدًا أي يكون الكلام (ما كانت كبيرة) وإنَ مجيئ (إنْ) و(اللام) يعنى به توكيد القصــة واللام تخل على الخبر فمن هذا يتبين أنَ الزجاج جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة ولم يجوزها على انها نافية بمعنى (ما) كما جعلها بعض النحاة ؛ لأنَ النفي يعني به الجحود وهذا ليس جائز عنده في هذا الموضع. (الزجاج, 1988/ 221).

وسارَ على طريق الزجاج كثيرٌ من النحاة فذكر ابن الاثير (606ه) أحكام (إنَ) و (أنَ) وبين أحوالهما فعند كلامه عن (إنَ) المكسورة جعلها على أربعة أحوال منها (الشرطية ، والنافية ، والزائدة ، والمخففة) أما (إنْ) المخففة فالواجب أنْ تتصــل (اللام) في خبرها للتمييز أو التفريق بينها وبين (إنْ) النافية ومنه قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ١٤٣.

أي (وإنها كانت لكبيرة) ونحو قولك (إنْ زيدٌ لقائم) أي (إنَ زيدٌ القائم) ويقع بعدها الاســم والفعل الداخل على المبتدأ والخبر نحو قوله ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ يوسف: ٣.

وقد ورد دخولها على غير هذه الافعال نحو(وإنْ يزينَكَ لِنَفْسِك وإنْ يَشِـيْنَك لَهه) وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ الأعراف: 10.

ومنه قول الشاعر:

(شَلّت يمينُك إنْ قتَلتَ لَمُسلمًا حَلّتْ عَليْكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّد)

وهذا ليس بكثير في كلام العرب وإنما ورد على نحوٍ قليل. و(إنْ) في هذه المواضــع يقدرها الكوفيون ب(ما) النافية و(اللام) ب (إلا) والتقدير (ما وجدنا أكثرهم إلا فاسـقين) والقياس هو عدم إعمال (إنْ) المخففة ويدلنا على ذلك قوله ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ طه: 63برفع ما بعدها

ورد العكبري رأي الكوفيين في جعل (إنْ) بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إلا) فضــعَف هذا الرأي جدًا وحجته في ذلك إنَه لم يسـمع عن العرب وقوع (اللام) بمعنى(إلا) ولا قياس في ذلك في كلام العرب. أما اسـم (كان) مضــمر دل عليه الكلام والتقدير (وإنْ كانت التولية أو القبلة أو الصــلاة وما يراه العكبري هو أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف و(اللام) في (لكبيرة) هي عوض عن اسم (كان) المحذوف.

(وفي حديث الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما: (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليبعثه)

الصواب: فتح اللام ورفع الفعل كقوله تعالى:)وإن كانت لكبيرة) والتقدير: (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لباعثا له) وأوقع الفعل المستقل موقع اسم الفاعل وهذه اللام عند البصريين عوض مما لحق أن من الحذف؛ لأن أصله إنه كان.

وقال الكوفيون (إن) بمعنى (ما) و(اللام) بمعنى (إلا).

وهناك رأي آخر للكسائي (189ه) فهو يرى أنَ (إنْ) بمعنى(قد) إذا دخلت على الجملة الفعلية و(اللام) زائدة ، وتكون (إنْ) بمعنى (ما) إذا دخلت على الجملة الاسـمية وتكون (اللام) بمعنى (إلا) (الكسـائي,). (عظيمة, د.ت: 691).

وذكر إعمالها سـيبويه(180ه) والاخفش (215ه) وبينو عند إعمالها لا تلتزمها(اللام) ؛ لأنها لا تلتبس (إنْ) المخففة ب(إنْ) النافية ؛ لأنَ (إنْ) النافية لا تنصـب الاسـم وترفع الخبر وإنما تلتبس ب(إنْ) النافية إذا أُهملت ولم يظهر المقصود أما إذا أُهملت وظهر المقصود ب(إنْ) فقد يستغنى عن (اللام) ومنه قول الشاعر:

(ونحن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن)

وخالف الجامي الفراء(207ه) فذهب الفراء إلى أنَ (إنْ) في قوله (وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) البقرة: ١٤٣ .

جاءت بمعنى (ما) النافية و(اللام) جاءت بمعنى (إلا) هذا هو راي الفراء وعليه مذهب مدرسة الكوفة فيحين ذهب أهل البصـرة في جعل (إنْ) هي (إنَ) الثقيلة ولكن خففت فصـلح مجيء الفعل بعدها ولزمتها (اللام) ؛ لكي لا تشـبه (إنْ) النافية التي بمعنى (ما) وفي هذا الكلام دلالة واضـحة تثبت أنَ الفراء جعل (إنْ) نافية وجعل (اللام) بمعنى (إلا) أما البصـرين جعلوا (إنْ) مخففة من الثقيلة كما اسـلفنا ذكره. ومثله مكي بن طالب القيسي (437ه) فهو ايضًا جعل (إنْ) بمعنى (ما) النافية وجعل (اللام) في (لكبيرة) بمعنى (إلا) أي هو وافق الفراء.

وحاصـل مما سـبق أنَه يجوز في (إنْ) و(اللام) في (وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) البقرة: ١٤٣.

وجهين من الاعراب:

الاول : (إنْ) مخففة من الثقيلة و(اللام) هي اللام الفارقة وهذا هو رأي أكثر النحويين وعلماء التفسير ومعربين القرآن

الثاني : (إنْ) نافية أو بمعنى (ما) النافية و(اللام) بمعنى (إلا) وهذا رأي أكثر أهل الكوفة

والذي يبدو لي بحسب ما أكدته ومحصته الكتب النحوية وكتب كبار المفسرين ومعربين القرآن ومما جاء بخط المصحف القرآني هو أنَ (إنْ) مخففة من الثقيلة و(اللام) هي لام الفارقة والذي يسند هذا قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ طه:63 والله أعلم بالصواب.

الخاتمة:

1-أثبتت هذه الدراسة أنَ ظاهرة الاحتمال وتعدد الأوجه الاعرابية في القرآن الكريم تتمثل بإبراز الدور والاعجاز اللغوي والنحوي ، بالإضافة إلى بيان إستيعاب الآيات القرآنية للتراكيب النحوية من دون إخلال بالمعنى أو السياق للنص القرآني

2-بينت هذه الدراسة أنَ الاختلافات الاحتمالية الحاصلة في النص القرآني هي قائمة على إختلاف العلماء فيما بينهم من خلال الاختلاف بالمدارس النحوية والمناهج والتأويلات

3-اثبت الدراسة إلى أنَ الجامي لم يقتصر على عرض المسائل النحوية فقط ، بل نراه يعرض عدة دلالات دلالية ، وبلاغية

4-أظهرت لي الدراسة أنَ الجامي كان يميل إلى الترجيح الأقوى من ناحية الصناعة النحوية وموافقة السياق وكثر الاستعمال العربي

5-بينت الدراسة سير الملأ جامي وفق المنهج التحليلي أي هو يقوم بعرض الوجه المشهورأولًا ثم يأتي بالوجه الآخر مع بيان العلل والأسباب وبطريقة مختصرة 6-

7--انتهت الدراسة إلى أنَ تعدد الأوجه الاعرابية في القرآن الكريم هي ليست فقط ظواهر لغوية، بل هي أبرزت تنوع في المعاني البيانية والدلالية وساهمت في إظهار الثراء اللغوي والدلالي والبياني في النص القرآني .

المصادر:

1. ابن عاشـــور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر. (د.ت). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
2. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي الهمداني المصـري. (1980). شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون). القاهرة: دار التراث.
3. ابن هشـام، عبد الله بن يوسـف بن أحمد بن عبد الله بن يوسـف الأنصـاري المصـري. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة). دمشق: دار الفكر.
4. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السـرايا محمد بن علي، أبو البقاء موفق الدين الأسـدي الموصلي. (2001). شرح المفصل للزمخشري (تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.
5. أبو حيان الأندلسـي، محمد بن يوسـف بن علي بن يوسـف بن حيان أثير الدين الأندلسـي. (1997–2024). التذييل والتكميل في شـرح كتاب التسـهيل (تحقيق حسـن هنداوي، الطبعة الأولى). دمشـق: دار القلم؛ الرياض: دار كنوز إشبيليا.
6. الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري. (1981). النوادر في اللغة (تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى). القاهرة: دار الشروق.
7. الزجاج، إبراهيم بن السـري بن سـهل أبو إسـحاق الزجاج. (1988). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى). بيروت: عالم الكتب.
8. الزمخشـري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي. (1987). الكشـاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (تحقيق مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة). القاهرة: دار الريان للتراث؛ بيروت: دار الكتاب العربي.
9. السـراج، محمد علي. (1983). اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: النحو والصـرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (الطبعة الأولى). دمشق: دار الفكر.
10. السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي. (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

11.صـــافي، محمود. (1995). الجدول في إعراب القرآن وصـــرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة (الطبعة الثالثة). دمشق: دار الرشيد؛ بيروت: مؤسسة الإيمان.

12.العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي. (د.ت). التبيان في إعراب القرآن (تحقيق علي محمد البجاوي). القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

13.النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إســماعيل بن يونس المرادي النحوي. (2001). إعراب القرآن (تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

References:

1. Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn al-Andalusī. (1997–2024). *Al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl* (Ḥasan Hindāwī, Ed., 1st ed.). Damascus: Dār al-Qalam; Riyadh: Dār Kunūz Ishbīliyā.
2. Al-Anṣārī, Abū Zayd Saʿīd ibn Aws ibn Thābit al-Anṣārī. (1981). *Al-Nawādir fī al-Lughah* (Muḥammad ʿAbd al-Qādir Aḥmad, Ed., 1st ed.). Cairo: Dār al-Shurūq.
3. Al-Naḥḥās, Abū Jaʿfar Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāʿīl ibn Yūnus al-Murādī al-Naḥwī. (2001). *Iʿrāb al-Qurʾān* (A. K. Ibrāhīm, Ed., 1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
4. Al-Sarrāj, Muḥammad ʿAlī. (1983). *Al-Lubāb fī Qawāʿid al-Lughah wa Ālāt al-Adab: al-Naḥw wa al-Ṣarf wa al-Balāghah wa al-ʿArūḍ wa al-Lughah wa al-Mathal* (1st ed.). Damascus: Dār al-Fikr.
5. Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh ibn al-Marzubān Abū Saʿīd al-Sīrāfī. (2008). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* (Aḥmad Ḥasan Mahdalī & ʿAlī Sayyid ʿAlī, Eds., 1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
6. Al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh al-Baghdādī. (n.d.). *Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān* (ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Ed.). Cairo: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī & Co.

7. Al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sarī ibn Sahl Abū Isḥāq al-Zajjāj. (1988). *Maʿānī al-Qurʾān wa Iʿrābuhu* (ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, Ed., 1st ed.). Beirut: ʿĀlam al-Kutub.

8. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar ibn Muḥammad ibn ʿUmar al-Khwārizmī. (1987). *Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ al-Tanzīl wa ʿUyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Taʾwīl* (Muṣṭafā Ḥusayn Aḥmad, Ed., 3rd ed.). Cairo: Dār al-Rayyān li al-Turāth; Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

9. Ibn ʿAqīl, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh al-ʿUqaylī al-Hamdānī al-Miṣrī. (1980). *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed., 20th ed.). Cairo: Dār al-Turāth.

10. Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭāhir. (n.d.). *Al-Taḥrīr wa al-Tanwīr*. Tunis: Tunisian Publishing House.

11. Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Yūsuf al-Anṣārī al-Miṣrī. (1985). *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb* (Māzin al-Mubārak & Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh, Eds., 6th ed.). Damascus: Dār al-Fikr.

12. Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh ibn Abī al-Sarāyā Muḥammad ibn ʿAlī, Abū al-Baqāʾ Muwaffaq al-Dīn al-Asadī al-Mawṣilī. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal li al-Zamakhsharī* (Īmīl Badīʿ Yaʿqūb, Ed., 1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

13. Ṣāfī, Maḥmūd. (1995). *Al-Jadwal fī Iʿrāb al-Qurʾān wa Ṣarfihi wa Bayānihi maʿa Fawāʾid Naḥwiyyah Hāmah* (3rd ed.). Damascus: Dār al-Rashīd; Beirut: Muʾassasat al-Īmān.